النهار
الخميس 24 حزيران 2010 – السنة 77 – العدد 24083

الإدارة تناقش حقوق الفلسطينيين في 5 تموز والإعلام تدعو إلى ورشة للمرئي والمسموع

النائب غانم مترئساً اجتماع لجنة الإدارة امس.

قررت لجنة الادارة والعدل البدء بدرس اقتراحات القوانين المتعلقة بحقوق الفلسطينيين، الاثنين 5 تموز المقبل، فيما دعت لجنة الاعلام والاتصالات الى ورشة لمناقشة وضع العاملين في الاعلام المرئي والمسموع.

عقدت لجنة الادارة جلسة امس في مجلس النواب برئاسة النائب روبير غانم، وفي حضور وزير العدل ابرهيم نجار والنواب الاعضاء، واعتذرت الوزيرة ريا الحسن عن عدم الحضور.

بدأت اللجنة بدرس اقتراح القانون المتعلق بتملك الأجانب في لبنان، ورأى غانم ان " الاقتراح يهدف الى سدّ الثغرات في القانون الحالي لمنع فلتان شراء العقارات من الأجانب عبر التحايل على القانون، فالاقتراح لا يهدف الى الحد من استثمار الأجانب في لبنان، إنما من مضارباتهم العقارية، وخصوصا في العاصمة بيروت التي أصبحت اسعار العقارات فيها مرتفعة جدا".

وكشف ان "ليس هناك احصاءات دقيقة من الإدارات الرسمية عن الأوضاع التي يعانيها لبنان اليوم بالنسبة الى العقارات المملوكة من الأجانب في بيروت ولا في غيرها، وخصوصا ان كل العقارات التي بيعت قبل عام 1969 لا تدخل في حساب نسبة الثلاثة في المئة المسموح بها في الأقضية، او العشرة في المئة المسموح بها في بيروت، ونحن نتحدث عن نسبة الثلاثة في المئة وهي في الحقيقة أكثر من ذلك وأكثر من عشرة في المئة في بيروت".

وطالب "بالاخذ في الاعتبار كل الأساليب التي يجري فيها التحايل على القانون عبر الوكالات غير القابلة للعزل، بحيث يأتي اجنبي وينظم وكالة للبناني غير قابلة للعزل، فيشتري بواسطتها اللبناني العقارات باسمه، وفي الحقيقة تكون الملكية عائدة الى الاجنبي".

أما في ما يتعلق بالاقتراحات التي وردت من الهيئة العامة للمجلس والمتعلقة بالحقوق الإنسانية للفلسطينيين، فكشف غانم ان اللجنة ستباشر درسها الإثنين الذي يلي الإثنين المقبل بسبب انعقاد اللجان المشتركة النيابية الإثنين المقبل.

وردا على سؤال عن مهلة الشهر التي حددها الرئيس نبيه بري للجنة لدرس الاقتراحات، قال: "هذه المهلة ليست مهلة اسقاط إنما مهلة حض".

... والنائب فضل الله في اجتماع لجنة الاعلام. (سامي عياد)

لجنة الإعلام

كذلك، عقدت لجنة الاعلام جلسة برئاسة النائب حسن فضل الله وفي حضور النواب وممثل وزير الاعلام اندره قصاص.

وناقشت اقتراح قانون اعدته لجنة تحديث القوانين لتعديل قانون المطبوعات، وانجزت نحو تسع مواد منه.

وعن المادة العاشرة المتعلقة بالتعريفات المعطاة للصحافي، قال فضل الله: "هناك عقوبات على من ينتحل صفة الصحافي تصل الى السجن وغرامات محددة بالقانون، ونعرف ان هناك عددا كبيرا من الصحافيين الذين يمارسون المهنة غير مسجلين في جدول النقابة، لذا ارتأينا ان نتمهل في هذه المادة، وخصوصا انه من احد الشروط للصحافي ان يكون مسجلا في جدول النقابة".

وفي ما يتعلق بالتعريف المرتبط بالعاملين في وسائل الاعلام المرئي والمسموع والذين لا يشملهم هذا التعريف، اوضح ان "ليس هناك من تعريفات محددة لهم، لان قانون المرئي والمسموع لا يشير الى هذه الامور في شكل واضح.

لجان فرعية

وعقدت اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان المشتركة اجتماعا برئاسة النائب احمد فتفت لمتابعة اقتراح قانون تنظيم المعاملات الالكترونية.

وحضر وزير الاتصالات شربل نحاس ونجار ووزير التنمية الادارية محمد فنيش وممثلون للهيئة الناظمة للاتصالات ووزارات الاقتصاد ومصرف لبنان.

واوضح فتفت ان " لجنة فنية شكلت وستقدم خلال اسبوع اجوبة عن الملاحظات التقنية وسترفع تقريرها الى اللجنة المكلفة درس اقتراح القانون، وفي ضوء التقرير ستنهي اللجنة الفرعية مهمتها وترفع تقريرا مفصلا الى رئيس مجلس النواب".

- اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة الادارة والمكلفة درس تعديل احكام قانون التجارة عقدت جلسة برئاسة النائب سمير الجسر، وتابعت مناقشة احكام قانون التجارة، على ان تتابع النقاش في جلسة الاربعاء المقبل.
- تنظم لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه بالتعاون مع نقابة المهندسين، ورشة عن "النقل البري للركاب في لبنان – واقع ورؤية"، العاشرة قبل ظهر غد في قاعة المكتبة في المجلس.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"